

Distr.: General
28 June 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة التاسعة والخمسون
٢٨-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والخمسين

مشروع التقرير

المقرر: السيد جون يامادا (اليابان)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لسنة ٢٠٢٠

(البند ٣ (أ))

البرنامج ٧

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١ - في الجلسة الثالثة عشرة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، نظرت اللجنة في البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لسنة ٢٠٢٠ ومعلومات عن أداء البرنامج لسنة ٢٠١٨ (A/74/6 (Sect.9)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2019/CRP.1/Rev.2).

٢ - وقام الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، والأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعرض البرنامج والرد على الاستفسارات التي طُرحت خلال نظر اللجنة في البرنامج.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المناقشة

٣ - أعرب عن التقدير والدعم للبرنامج وللعمل الذي تقوم به الإدارة. وأعربت الوفود عن تقديرها للجهود التي تبذلها الإدارة في دعم متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأقرت بدورها المحوري في تقديم الدعم بخدمات الأمانة لعملية الاستعراض. وعلاوة على ذلك، شدد أحد الوفود على الدور المحوري الذي تؤديه الإدارة في دعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وأثنى على ما تبذله من جهود في هذا الصدد.

٤ - وأبدي تعليق مفاده أن البرنامج لم يُشر إلا بصورة مقتضبة إلى قرارات الجمعية العامة البالغة الأهمية بشأن إصلاح عمليات التنمية، مثل القرار ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والقرار ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وشجّع أحد الوفود الإدارة على التعبير بشكل أوضح عن المجالات التي ينبغي أن تركز فيها طاقتها، وأضاف أنه ينبغي أن تركز الإدارة على ضمان ألا تشكل مساهمتها في البنية الإقليمية المستخدمة في تأدية المهام التي تتطلبها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تكرارا لجهود أخرى، بل ينبغي أن تتضافر هذه المساهمة وتتواءم مع جهود اللجان الإقليمية والأفرقة القطرية.

٥ - وشدد أحد الوفود على الأهمية البالغة لإجراء تقييم متعمق لمدى تواءم عمل البرنامج مع أهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس.

٦ - في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، طُلب توضيح بشأن الكيفية التي ستعاين بها الإدارة مع المستفيدين المقيمين لتحسين فعالية وكفاءة النظام الجديد وتحسين دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٧ - وفيما يتعلق بالتوجه العام، أعربت عدة وفود عن قلقها إزاء مدى تواءم أهداف البرامج الفرعية مع أهداف التنمية المستدامة، مع إشارة أحد الوفود إلى وجود مظاهر لعدم الاتساق في النهج المتبع وطلبه إيضاحا بشأن المعايير المستخدمة في الموازنة.

٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة، أعرب أحد الوفود عن تقديره لتركيز الإدارة على عملية الاستعراضات الوطنية الطوعية.

٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، التنمية المستدامة، أبدي تعليق مفاده أن بعض البلدان متخلف عن الركب في مجال التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أشير إلى الحاجة إلى رسم خريطة طريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإلى استمرار وجود ثغرات على الرغم من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة.

١٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، الإحصاءات، رحب أحد الوفود بالدعم المقدم من البرنامج الفرعي إلى الدول الأعضاء، بينما تساءل وفد آخر عن الحالة على صعيد التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي كانت قد أعربت عن التزامها بالعمل كمركز للفكر دعما لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، طُلب توضيح بخصوص الحالة على صعيد تطوير الأدوات الإحصائية لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف.

١١ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، السكّان، رَحَّب أحد الوفود بما حققه البرنامج من منجزات في مجال السكان والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب توضيح بشأن العنوان المختار للنتيجة المتحققة عام ٢٠١٨ المختارة لإلقاء الضوء عليها، ألا وهو ”التركيز على البيانات والأدلة المتعلقة بالهجرة الدولية بوصفها دليلاً يسترشد به في صنع السياسات“، وتحديدًا من زاوية العلاقة بين مفهوم الهجرة الدولية والسكّان. وطُرح سؤال عن النتائج المقررة لسنة ٢٠٢٠ التي اختيرت لإلقاء الضوء عليها، وبخاصة النتيجة المتعلقة بتحسين إمكانية الحصول على البيانات والتحليل ذات الصلة بالسياسات عن طريق ترشيد التقارير ونشرها بوسائط متعددة. وفي هذا الصدد، طُلب توضيح بشأن الإجراءات المتخذة لضمان استمرار رضا جمهور التقارير الأطول، وطُرح سؤال عما إذا كانت درجة الرضا تُحدّد بناءً على تقييم أو استقصاء.

١٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٧، المؤسسات العامة والحكومة الرقمية، أشار أحد الوفود إلى أهمية العمل الذي تقوم به الإدارة في هذا المجال، وخاصة لدعم تنفيذ الهدف ١٦. وأشار أحد الوفود إلى أن البرنامج الفرعي متوائم مع الهدف ١٦، ولكن النتيجة المقررة لسنة ٢٠١٨ الواردة في الفقرة ٩-٨٥ تشير إلى التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في السياسة العامة. ولذلك طلب وفده توضيحاً فيما يتعلق بالمعايير المستخدمة لتحديد شكل الموائمة.

١٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٨، الإدارة المستدامة للغابات، ولا سيما بالنتيجة المتحققة سنة ٢٠١٨ التي أُلقي عليها الضوء، أشار أحد الوفود إلى تقديم تسعة بلدان في سنة ٢٠١٨ استعراضات وطنية طوعية إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات عن جهودها في تحقيق الأهداف العالمية الستة المتعلقة بالغابات وما يتصل بتلك الأهداف من غايات. وفي هذا الصدد، طُلب توضيح بشأن سبب التركيز على غانا دون غيرها في عرض النتائج والأدلة على تحقّقها. وعلاوة على ذلك، طُلب تقديم معلومات إضافية عن أثر أو نتيجة تقديم كل هذه البلدان التسعة لتقاريرها، بدلاً من تقديم معلومات عن بلد واحد، وطُرح سؤال عن سبب التركيز بكل هذا القدر على تنفيذ المشاريع والأنشطة من جانب المنتدى مع أنه ليس وكالة منفذة.

١٤ - وفيما يتصل بأعمال المنتدى، أشار أحد الوفود إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/٢٠١٥ وخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠، المعتمدة عام ٢٠١٧، حيث يُعاد تأكيد دور المنتدى باعتباره المنبر المركزي والعالمي للترويج لأنشطة إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها بصورة مستدامة. وعلاوة على ذلك، أضاف الوفد أن الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات الواردة في الخطة الاستراتيجية تعكس النوايا الجماعية الطموحة للبلدان الأعضاء لتحسين أحوال قطاع الغابات مع المساهمة في الوقت نفسه في القضاء على الفقر ومكافحة تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي. وأشار الوفد أيضاً إلى وجوب ضمان التنفيذ الفعال للولاية كي تتمكّن أمانة المنتدى من تأدية وظيفتها على النحو السليم. وأضاف الوفد أن المنتدى، في قراره ١٣/١، شدّد مجدداً على أهمية الحفاظ على قدرة البرنامج الفرعي، والمنتدى ذاته، على القيام بدوره وفقاً للاتفاقات الحكومية الدولية؛ وهو ما يستلزم أن يكون تركيز موظفي أمانة المنتدى منصّباً على الأعمال الفنية المتعلقة بتنفيذ القرارات التي تتخذها البلدان الأعضاء في قطاع الغابات.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، طلب الوفد توضيحاً بخصوص ما إذا كانت أمانة المنتدى ما زالت هي المسؤولة وحدها عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٨، وبخصوص ما ينطوي عليه دمج الأمانة في الوحدة المعنية

بأهداف التنمية المستدامة، وبخصوص تأثير هذا الدمج على مكان مدير الأمانة من التسلسل الإداري، وبخصوص ما إذا كان في ظل إعادة تصنيف وظيفة المدير بخفض رتبته من مد-٢ إلى مد-١ سيظل المجال متاحاً للمدير للاضطلاع بدوره التمثيلي في اجتماعات كبار المسؤولين، وبخصوص الكيفية التي ستنتج بها عن ذلك زيادة في فعالية العمل المضطلع به فيما يتصل بمسائل الغابات، مع أخذ الولايات القائمة في الحسبان.

١٦ - وعلاوة على ذلك، ففيما يتعلق بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات في الصين بموجب قرار المنتدى ١٣/١، كما هو مبين في الفقرة ٩-١٤٤ من البرنامج، أشار أحد الوفود إلى أن القرار لم يتضمن أي طلب لأن يكون المكتب في الصين، وطلب توضيحاً بخصوص المكاسب التشغيلية وتكاليف الإنشاء. ورأى وفد آخر أن اللجنة هي المحفل المناسب لمناقشة تنفيذ ولاية ما، لا لمناقشة الموارد. وقال أحد الوفود إنه بينما أشار بعض الأعضاء بشكل متكرر إلى نطاق اختصاص اللجنة، فإنها قامت أيضاً بالتعليق على مسألة متعلقة بالميزانية وطلبت توضيحات في هذا الصدد.

١٧ - وأشار إلى أهمية العمل المضطلع به في إطار البرنامج الفرعي ٩، تمويل التنمية المستدامة.